الأمم المتحدة

E/CN.3/2017/25

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
13 December 2016
Arabic
Original: English

اللجنة الإحصائية

الدورة الثامنة والأربعون

٧-١٠ آذار/مارس ٢٠١٧

البند ٤ (ز) من جدول الأعمال المؤقت*

بنود للعلم: الإحصاءات المالية

تقرير فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بالإحصاءات المالية

مذكرة من الأمين العام

وفقا لمقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٢٠/٢٠١٦ والممارسات السابقة، يتشرف الأمين العام بأن يحيل تقرير فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بالإحصاءات المالية المقدم إلى اللجنة الإحصائية للعلم.

واللجنة مدعوة إلى الإحاطة علما بهذا التقرير.

* E/CN.3/2017/1.

110117 231216 16-22069 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

تقرير فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بالإحصاءات المالية

أولا – مقدمة

١ – عادت فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بالإحصاءات المالية[(١)] التي أنشئت عام ١٩٩٢ تحت رعاية اللجنة الإحصائية إلى الاجتماع في عام ١٩٩٨ من أجل تنسيق العمل على تحسين البيانات المتعلقة بالديون الخارجية والاحتياطيات الدولية، مع الاهتمام بالسلامة المنهجية والشفافية ودقة المواعيد وتوافر البيانات. وعملت فرقة العمل على وضع المعايير المنهجية وتعزيز توافر البيانات لإحصاءات الديون الخارجية وديون القطاع العام. وقُدِّم تقرير عن برنامج عمل فرقة العمل إلى اللجنة في دورتها التي عقدت في آذار/مارس ٢٠١٥. ويقدم هذا التقرير بيانا بآخر المستجدات المتعلقة بما أنجز من عمل منذ التقرير السابق ويحدد برنامج العمل المتفق عليه في اجتماع فرقة العمل الذي استضافه صندوق النقد الدولي في واشنطن العاصمة يومي ١٧ و ١٨ آذار/مارس ٢٠١٦. وسيواصل برنامج عمل فرقة العمل الاستفادة من الجهود التعاونية والمنسقة والدؤوبة التي يبذلها أعضاؤها، والتي تُعدُّ عاملا رئيسيا في نجاحها.

ثانيا – توافر بيانات الديون

ألف – قاعدة بيانات البنك الدولي لإحصاءات الديون الخارجية الفصلية

الاستراتيجية المتوسطة الأجل لإحصاءات الديون الخارجية

٢ – عقد الفريق العامل المعني بإحصاءات الديون الخارجية الذي أنشئ في منتصف عام ٢٠١٥ مؤتمرات تداول عبر الفيديو في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ وفي حزيران/يونيه وأيلول/سبتمبر ٢٠١٦. وفي مؤتمر التداول عبر الفيديو الذي عقد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، ناقش الفريق العامل استبيان البنك الدولي المتعلق بالبيانات الوصفية لإحصاءات الديون الخارجية الفصلية وتقديم جداول إحصاءات الديون الخارجية وفقا لأساس تقييم سندات الديون. وفي مؤتمري التداول بالفيديو اللذين عقدا في حزيران/يونيه

(١) يتألف أعضاء فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بالإحصاءات المالية من مصرف التسويات الدولية، وأمانة الكومنولث، والبنك المركزي الأوروبي، والمكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وأمانة نادي باريس، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، والبنك الدولي. وترأس إدارة الإحصاءات في صندوق النقد الدولي فرقة العمل التي تجتمع سنويا.

وأيلول/سبتمبر ٢٠١٦، ركز الفريق العامل على تنفيذ الاستراتيجية المتوسطة الأجل لإحصاءات الديون الخارجية.

٣ - وخلال اجتماع فرقة العمل في عام ٢٠١٦، اقترح صندوق النقد الدولي، بالتشاور مع البنك الدولي، مناقشة استراتيجية متوسطة الأجل لمواصلة تحسين مشاركة البلدان، وتوافر البيانات، واتساق إحصاءات الديون الخارجية. وتشمل الاستراتيجية المتوسطة الأجل المقترحة لإحصاءات الديون الخارجية أربعة أهداف رئيسية هي: (أ) زيادة عدد الاقتصادات المبلِّغة، لا سيما بالنسبة للبلدان التي تشارك في النظام المعزز العام لنشر البيانات؛ (ب) زيادة تفصيل البيانات، لا سيما بالنسبة إلى المشاركين في المعيار الخاص لنشر البيانات والمنضمين إلى الصيغة المعززة للمعيار الخاص لنشر البيانات؛ (ج) توسيع نطاق مصادر البيانات، مع ضمان أن تظل ملكية البيانات للبلدان؛ (د) التوعية بشأن إحصاءات الديون الخارجية الفصلية لدى المستخدمين النهائيين ومجمِّعي البيانات. وتقرَّر أن يكون الفريق العامل الأداة الرئيسية لتنفيذ الاستراتيجية المتوسطة الأجل.

٤ - وبغية زيادة مشاركة اقتصادات النظام المعزز لنشر البيانات في قاعدة بيانات إحصاءات الديون الخارجية الفصلية، أبلغ صندوق النقد الدولي المشاركين، خلال مؤتمرات التداول عبر الفيديو التي عقدها الفريق العامل، بشأن مشروع جديد لتنمية القدرات يتوجه إلى ١٧ اقتصادا من اقتصادات البلدان الناطقة بالفرنسية في غرب ووسط أفريقيا التي لا يقدم معظمها حاليا بيانات إلى قاعدة بيانات إحصاءات الديون الخارجية الفصلية. وتتضمن خطة العمل للمشروع أهدافا رئيسية، بما في ذلك تشجيع المشاركة في قاعدة البيانات كجزء من مبادرة وضع الاستثمار الدولي. وبغية دعم خطة العمل، يقوم البنك الدولي حاليا بجمع معلومات من نظام إبلاغ البيانات من المدينين وقاعدة بيانات إحصاءات الديون الخارجية الفصلية لديه عن تلك البلدان السبعة عشر. وسيقدم كل من الأونكتاد وأمانة الكومنولث أيضا معلومات مستقاة من نظام تسجيل الديون الخاص بكل منهما عن تلك البلدان. وسيواصل البنك الدولي، من خلال نظامه لإبلاغ البيانات من المدينين، وأمانة الكومنولث والأونكتاد، من خلال نظام تسجيل الديون الخاص بكل منهما، تقديم المساعدة إلى البلدان لتحسين الإبلاغ عن إحصاءات الديون الخارجية الفصلية.

٥ - وفيما يتعلق بزيادة تفصيل بيانات القاعدة، يعمِّم الفريق العامل آراء المستخدمين بشأن تحديد أهم جداول إحصاءات الديون الخارجية الفصلية والعناصر التي يتعين إيلاؤها الأولوية. وفي الأشهر المقبلة، سيحاول صندوق النقد الدولي تحديد الطريقة التي يستخدم بها الاقتصاديون في صندوق النقد الدولي بيانات إحصاءات الديون الخارجية الفصلية،

بما في ذلك أكثر الجداول المستخدمة. كما سيبدأ البنك المركزي الأوروبي في الإبلاغ عن البيانات المتعلقة بحالة صافي الديون الخارجية في منطقة اليورو.

توافر البيانات

٦ - في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، أطلق البنك الدولي، بالتعاون مع صندوق النقد الدولي، قاعدة البيانات الجديدة لإحصاءات الديون الخارجية الفصلية تمشيا مع إحصاءات الدين الخارجي لعام ٢٠١٣: مرشدٌ لمعدِّيها ومستخدميها (دليل إحصاءات الدين الخارجي لعام ٢٠١٣) ودليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة[٢]. وتضمُّ قاعدة بيانات إحصاءات الديون الخارجية الفصلية قاعدتين للبيانات: واحدة لبيانات الديون الخارجية للبلدان التي تشترك في المعيار الخاص لنشر البيانات (قاعدة بيانات إحصاءات الديون الخارجية الفصلية/المعيار الخاص لنشر البيانات) وأخرى للبلدان التي تشارك في النظام العام لنشر البيانات (قاعدة بيانات إحصاءات الديون الخارجية الفصلية/النظام العام لنشر البيانات). وحتى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، قام ١٢٣ اقتصادا بالإبلاغ عن بيانات فصلية بشأن حالة الديون الخارجية، قدم ٧٦ منها بيانات إلى قاعدة بيانات إحصاءات الديون الخارجية الفصلية/المعيار الخاص لنشر البيانات، وقدم ٤٧ منها بيانات إلى قاعدة بيانات إحصاءات الديون الخارجية الفصلية/النظام العام لنشر البيانات. ولقد ارتفع عدد المشتركين في المعيار الخاص لنشر البيانات. وحاليا، يقوم جميع المشتركين في المعيار الخاص لنشر البيانات، وعددهم ٦٣، وكذلك المنضمون إلى الصيغة المعززة للمعيار الخاص لنشر البيانات، وعددهم ١١، ومنطقة اليورو، ونيوزيلندا بالإبلاغ عن بيانات للجدول ١ من قاعدة بيانات إحصاءات الديون الخارجية الفصلية/المعيار الخاص لنشر البيانات بشأن حالة إجمالي الدين الخارجي، على النحو المحدد في المعيار الخاص لنشر البيانات. ولا تشارك اقتصادات جديدة في قاعدة بيانات إحصاءات الديون الخارجية الفصلية/النظام العام لنشر البيانات. وحاليا، يقوم ٤٧ من أصل ١١٠ مشاركين في النظام العام لنشر البيانات (٤٣ في المائة) بالإبلاغ عن بيانات إلى قاعدة بيانات إحصاءات الديون الخارجية الفصلية/النظام العام لنشر البيانات. وعلى وجه التحديد، يقوم ٣٣ منها أيضا بالإبلاغ عن بيانات للجدول ٦ في قاعدة بيانات إحصاءات الديون الخارجية الفصلية/النظام العام لنشر البيانات بشأن حالة إجمالي الدين الخارجي، على النحو المحدد في المعيار الخاص لنشر البيانات. وبالتالي، فإن ما يزيد على ١٠٠ اقتصاد يقوم حاليا بالإبلاغ عن بيانات الديون الخارجية الفصلية إلى قاعدة

(٢) انظر الموقع الشبكي http://datatopics.worldbank.org/debt/home.

بيانات إحصاءات الديون الخارجية الفصلية، على النحو المحدد في المعيار الخاص لنشر البيانات.

٧ - وفيما يتعلق بالتقدم المحرز في اعتماد دليل إحصاءات الدين الخارجي لعام ٢٠١٣ والطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات، أبلغ ٦٧ اقتصادا عن بيانات إلى قاعدة بيانات إحصاءات الديون الخارجية الفصلية/المعيار الخاص لنشر البيانات وأبلغ ٣٢ اقتصادا عن بيانات إلى قاعدة بيانات إحصاءات الديون الخارجية الفصلية/النظام العام لنشر البيانات تمشيا مع هذين الدليلين[٣].

٨ - وعدد الاقتصادات التي تبلغ عن بيانات لجداول المعلومات التي يُشجَّع تقديمها وجداول المعلومات التكميلية في قاعدة بيانات إحصاءات الديون الخارجية الفصلية، التي تتضمن معلومات إضافية، آخذ في التزايد، ولكن هناك متسعا لإحراز مزيد من التقدم. وحتى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، أبلغ ٣٧ اقتصادا عن بيانات للجدول ٢ في قاعدة بيانات إحصاءات الديون الخارجية الفصلية/المعيار الخاص لنشر البيانات بشأن حالة إجمالي الدين الخارجي: الديون المقوَّمة بالعملات الأجنبية والمحلية[٤]، وأبلغ ١٥ اقتصادا عن بيانات للجدول ٢-١ بشأن حالة إجمالي الدين الخارجي بالعملات الأجنبية والديون المرتبطة بالعملات الأجنبية وأبلغ ١٢ اقتصادا عن بيانات للجدول ٣-١ بشأن حالة إجمالي الدين الخارجي: أجل الاستحقاق المتبقي القصير. وإبلاغ هذه المعلومات التحليلية الإضافية بشأن حالة إجمالي الدين الخارجي مفيدٌ بشكل خاص في سياق الاهتمام المتزايد بوضع بيانات أكثر تفصيلا بشأن حالة الديون[٥].

(٣) حفاظا على قاعدة بيانات شاملة واحدة تغطي البيانات التاريخية المتسقة، يقوم البنك الدولي بتحويل البيانات المبلغ عنها تمشيا مع دليل إحصاءات الدين الخارجي لعام ٢٠٠٣ والطبعة الخامسة من دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي وذلك لمواءمته مع دليل إحصاءات الدين الخارجي لعام ٢٠١٣ والطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات باستخدام قواعد تحويل عامة.

(٤) تتضمن قاعدة بيانات إحصاءات الديون الخارجية الفصلية/النظام العام لنشر البيانات أيضا جدولا عن تصنيف الديون الخارجية للقطاع العام والديون الخارجية للقطاع الخاص المكفولة حكوميا بالعملات الأجنبية والمحلية. وفي الوقت الراهن، يقدم ٣٠ اقتصادا القسمة بين العملات الأجنبية/المحلية (٦٤ في المائة من الجهات المبلغة في النظام العام لنشر البيانات).

(٥) في هذا الصدد، وسعيا لدعم تحليل التباين بين العملات ومخاطر السيولة، تشمل المرحلة الثانية من مبادرة مجموعة العشرين المتعلقة بالثغرات في البيانات توصية بشأن وضع الاستثمار الدولي (التوصية ثانيا -١٠)، تشدد على تقديم معلومات تحليلية إضافية عن وضع الاستثمار الدولي بشأن تكوين عملات الأصول والخصوم الخارجية وبيانات حول آجال الاستحقاق المتبقية.

استبيان البيانات الوصفية لإحصاءات الديون الخارجية الفصلية

٩ - أعدَّ البنك الدولي استبيان البيانات الوصفية لإحصاءات الديون الخارجية الفصلية الذي جرى تعميمه لإبداء التعليقات عليه ونوقش في اجتماع الفريق العامل المعني بإحصاءات الديون الخارجية الذي عقد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. ولقد أُعدَّت استبيانات منفصلة للبيانات الوصفية لقاعدة بيانات إحصاءات الديون الخارجية الفصلية/المعيار الخاص لنشر البيانات وقاعدة بيانات إحصاءات الديون الخارجية الفصلية/النظام العام لنشر البيانات وأرسلت إلى الجهات المبلغة في شباط/فبراير ٢٠١٦. وفي اجتماع الفريق العامل الذي عقد في حزيران/يونيه ٢٠١٦، عرض البنك الدولي النتائج والتحديثات المقترحة للبيانات الوصفية التي تشمل زيادة إبراز سياسة التنقيح في قاعدة البيانات لأغراض التعميم.

١٠ - وعلى النحو المتفق عليه في اجتماع فرقة العمل، يجري حاليا تقديم البلدان في بوابة بيانات الديون المتعلقة بإحصاءات الديون الخارجية الفصلية وفقا لتقييمها لسندات الدين. ولقد استحدثت جداول فرعية للجدول ١ في جداول المقارنة بين البلدان التي تتضمنها قاعدة بيانات إحصاءات الديون الخارجية الفصلية/المعيار الخاص لنشر البيانات (http://datatopics.worldbank.org/debt/qeds)، تعرض وضع إجمالي الدين الخارجي للبلدان التي تُقيِّم سندات الديون بالقيمة السوقية، وبالقيمة الإسمية، وبمزيج من القيمة السوقية/القيمة الإسمية، أو باستخدام أساليب تقييم أخرى.

باء - قاعدة البيانات الفصلية لإحصاءات ديون القطاع العام

١١ - تضم قاعدة البيانات الفصلية لإحصاءات ديون القطاع العام التي تعتبر جهدا تعاونيا من جانب البنك الدولي، والمكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وأمانة الكومنولث، والأونكتاد، وصندوق النقد الدولي، بيانات عن حالة إجمالي دين القطاع العام بالقيمة الإسمية. ويجب تقديم بيانات عن الحكومة المركزية، في حين أن البيانات المتعلقة بجميع المجالات الأخرى للحكم، مثل القطاع الحكومي العام، تُقدَّم على أساس طوعي. والحد الأدنى المطلوب هو تقديم بيانات عن حالة دين الحكومة المركزية موزعة حسب نوع الصك.

١٢ - وحتى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، قدم ٨٢ اقتصادا بيانات لقاعدة البيانات الفصلية لإحصاءات ديون القطاع العام، قدم ٧٠ اقتصادا منها بيانات في الفترة الممتدة بين الربع الأول من عام ٢٠١٥ والربع الثاني من عام ٢٠١٦ عن الحكومة المركزية، وقدم ٦٢ اقتصادا منها بيانات عن القطاع الحكومي العام وقدم ٣٢ اقتصادا منها بيانات عن

قطاع المؤسسات الحكومية غير المالية[٦]. ولم يقدم سوى ٢٧ اقتصادا بيانات عن القطاع العام ككل. ويساهم الفريق العامل المعني بإحصاءات ديون القطاع العام الذي يضمُّ ممثلين عن مصرف التسويات الدولية، وأمانة الكومنولث، والبنك المركزي الأوروبي، والمكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والأونكتاد، والبنك الدولي، في التطوير الجاري لقاعدة البيانات المشتركة. ويعزز هذا الفريق الاتساق على نطاق المنظمات الدولية ويقوم بتيسير المناقشة وبناء توافق الآراء بشأن القضايا الرئيسية المتصلة بإحصاءات ديون القطاع العام. وتتعلق إحدى أبرز المهام التي اضطلع بها الفريق بمواصلة تحسين شفافية بيانات إجمالي ديون القطاع العام التي نشرت من خلال قاعدة البيانات الفصلية لديون القطاع العام بتقديم بيانات الديون عن طريق استخدام نهج المصفوفة الذي تُصنَّف فيه تغطية الديون حسب المجاميع المشار إليها بوصفها D1 إلى D4[٧] وتُصنَّف تغطية القطاعات حسب المجاميع المشار إليها بوصفها GL1 إلى GL5 ولقد أدرجت أيضا مذكرة توضح مختلف المفاهيم للمستخدمين. ويعمل البنك الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أيضا على البيانات الوصفية لمواصلة تحسين شفافية قاعدة البيانات.

١٣ - واجتمع الفريق العامل مرتين، في حزيران/يونيه وأيلول/سبتمبر ٢٠١٦، منذ آخر اجتماع عقدته فرقة العمل واتفق على برنامج العمل حتى آذار/مارس ٢٠١٧، عندما ستعقد فرقة العمل اجتماعها المقبل. وفي ضوء التوصية التي قُدِّمت في ذلك الاجتماع لفرقة العمل، أنشأت أمانة الكومنولث والأونكتاد والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي فريق مشاركة قطرية. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، كان هذا الفريق قد اجتمع ثلاث مرات. وعلى الرغم من أن العمليات الأساسية لفريق المشاركة القطرية قد اتفق عليها، لم يُحدَّد برنامج عمل بسبب عدم التيقن بشأن التمويل. ونتيجة لذلك، يجري تنسيق برامج العمل الحالية فقط. وفي ضوء الاجتماع الأخير للفريق العامل، المناقشات جارية أيضا بين منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والمكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي لاستكشاف الخيارات المتاحة للانتقال إلى الإبلاغ الكامل عن البيانات الفصلية لديون القطاع العام عن طريق خيار المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي. واتفق كذلك على إدخال عدد من التحسينات على نشر البيانات الفصلية لديون القطاع العام ذات الصلة بمعلومات النظراء. ولقد أحرز مزيد

(٦) تجدر الإشارة إلى أن جميع البلدان المدرجة أسماؤها قدمت بيانات قبل الربع الأول من عام ٢٠١٥. فعلى سبيل المثال، تتوافر بيانات عن ٢٥ بلدا منذ الربع الأول من عام ٢٠٠٠.

(٧) بما في ذلك مفهوم الديون الإقليمية (D2A).

من التقدم في توفير منشورات على شبكة الإنترنت للمستخدمين توضح التعاريف المختلفة للديون وصافي الديون. وستخضع هذه المسائل لمزيد من النقاش في الاجتماع المقبل للفريق العامل، وسيُقدَّم مشروع ورقة عن صافي الديون إلى فرقة العمل لكي توافق عليها.

١٤ - وسعيا إلى تعزيز شفافية إحصاءات ديون القطاع العام واتساقها بين البلدان، تواصل فرقة العمل تأييد ودعم التغطية الشاملة لصكوك ديون القطاع الحكومي العام، مع التركيز بوجه خاص على الاقتصادات غير المبلغة بعد، باعتبار ذلك نقطة مرجعية لتحقيق قدر أكبر من الشفافية المالية في إحصاءات ديون القطاع العام. ويتسق ذلك مع المبادرات والأولويات الأخرى، بما في ذلك النموذج الموحد للتوصية رقم ١٦ للمرحلة الثانية من مبادرة مجموعة العشرين المتعلقة بالثغرات في البيانات (سابقا التوصية رقم ١٨ من المرحلة الأولى من المبادرة) وفئة الصيغة المعززة للمعيار الخاص لنشر البيانات بشأن الدين الإجمالي للقطاع الحكومي العام.

جيم - المركز المشترك بشأن الديون الخارجية[٨]

١٥ - في عام ٢٠١٥، قدم البنك الدولي جداول الدائنين/الأسواق المنقحة التي أعدَّها المركز المشترك بشأن الديون الخارجية، ووضعها مصرف التسويات الدولية، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والبنك الدولي[٩]. ومن التحسينات التي أدخلت على عرض الجدول ما يلي: (أ) الاستعاضة عن البيانات المستمدة من مصرف التسويات الدولية بشأن سندات الديون الدولية بالبيانات المستمدة من الدراسة الاستقصائية لحافظة الاستثمارات المنسقة عن سندات الديون، ثم نقل البيانات من مصرف التسويات الدولية إلى جداول المعلومات التكميلية؛ (ب) إضافة عنصر جديد يتعلق بأجل الاستحقاق القصير والأصلي للبيانات المتعلقة بسندات الديون المستمدة من الدراسة الاستقصائية لحافظة الاستثمارات المنسقة؛ (ج) الاستعاضة عن الائتمانات التجارية الرسمية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بالتمويل التجاري المؤمن القصير الأجل لاتحاد برن. وخلال اجتماع فرقة العمل لعام ٢٠١٦، قدم البنك الدولي مقترحا لتجديد الموقع الشبكي للمركز المشترك بشأن الديون الخارجية، وذلك لتسهيل استخدامه. وأتاح البنك الدولي الاطلاع على الموقع

(٨) أُطلق الموقع الشبكي للمركز المشترك بشأن الديون الخارجية في آذار/مارس ٢٠٠٦ بغرض توفير مصدر جامع للإحصاءات الشاملة للديون الخارجية.

(٩) يعرض الجدول بيانات مستقاة من مصادر الدائنين/الأسواق بشأن الديون الخارجية وأصول أجنبية مختارة لأكثر من ٢٠٠ اقتصاد. واستقيت بيانات الدائنين/الأسواق من الوكالات الأربع المعنية ويمكن الاطلاع عليها في الموقع الشبكي www.jedh.org/jedh_creditor.html.

الشبكي الجديد المقترح لإبداء تعليقات بشأنه في حزيران/يونيه ٢٠١٦ ومن المتوقع إطلاقه بحلول نهاية عام ٢٠١٦.

ثالثا – بناء القدرات

١٦ – واصل صندوق النقد الدولي تقديم المساعدة التقنية لتحسين القدرة على تجميع إحصاءات الديون الخارجية ونشرها. كما واصل صندوق النقد الدولي الترويج لدليل إحصاءات الدين الخارجي لعام ٢٠١٣ من خلال الدورات التدريبية. وفي شباط/فبراير ٢٠١٦، عُقدت دورة لمدة أسبوعين بشأن إحصاءات الديون الخارجية في واشنطن العاصمة، بمشاركة مسؤولين من ٣٩ بلدا عضوا في صندوق النقد الدولي[١٠]. وفي أيار/مايو ٢٠١٦، نظم صندوق النقد الدولي أيضا دورة جديدة عن إحصاءات الحالة عبر الحدود، التي تشمل العمل المتعلق بإحصاءات الديون الخارجية والصلات بين مجموعات البيانات المختلفة ضمن الحسابات الدولية، في واشنطن العاصمة، بمشاركة مسؤولين من ٣٩ اقتصادا. ونظمت هذه الدورة الجديدة أيضا، ومدتها أسبوعان، في معهد التدريب الإقليمي التابع لصندوق النقد الدولي في سنغافورة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ ونظمت نسخة من هذه الدورة لمدة أسبوع في المكسيك في مركز الدراسات النقدية لأمريكا اللاتينية، وفي سلوفينيا في مركز الامتياز في الشؤون المالية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥.

١٧ – ويقدم صندوق النقد الدولي أيضا المساعدة في مجال التدريب وينظم دورات تدريبية عن ديون القطاع العام وذلك ضمن سياق أعماله الجارية. ويجري الاضطلاع بأنشطة المساعدة في مجال التدريب في سياق مشروع إقليمي لمدة ١٨ شهرا بهدف تحسين مالية الحكومات وإحصاءات ديون القطاع العام لدى الدول الأعضاء المستهدفة في جنوب شرق أوروبا (ألبانيا، والبوسنة والهرسك، وصربيا، وكوسوفو، ومقدونيا)[١١]. وبالإضافة إلى ذلك، ينظم صندوق النقد الدولي دورات تدريبية وحلقات عمل عن إحصاءات ديون القطاع العام بصورة منتظمة. ولقد عقدت حلقة عمل قطرية في جمهورية لاو الديمقراطية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، وعقدت حلقة عمل مماثلة موجهة إلى بلدان الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا بالاقتران مع معهد غرب أفريقيا للإدارة المالية والاقتصادية في أكرا في تموز/يوليه ٢٠١٦[١٢].

(١٠) تُنظَّم دورات عن إحصاءات الديون الخارجية كل سنتين منذ عام ٢٠٠٥ في مقر صندوق النقد الدولي.

(١١) انطلق المشروع في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ بتمويل من حكومة سويسرا وأمانة الدولة للشؤون الاقتصادية.

(١٢) من المقرر تنظيم المزيد من حلقات العمل للفترة المتبقية من السنة المالية ٢٠١٧، على سبيل المثال في الأردن للمسؤولين العراقيين وفي البحرين.

١٨ - وقدمت أمانة الكومنولث والأونكتاد الدعم إلى البلدان في إعداد الإحصاءات المتعلقة بالديون ونشرها من خلال المؤتمرات وحلقات العمل الإقليمية والأنشطة الخاصة ببلدان معينة.

١٩ - وخلال السنة الماضية، نظمت أمانة الكومنولث حلقتي عمل تدريبيتين بشأن تجميع إحصاءات الديون ونشرها من خلال استخدام نظام تسجيل وإدارة الديون الخاص بها. ولقد عقدت إحدى حلقتي العمل بالتعاون مع معهد إدارة الاقتصاد الكلي والإدارة المالية في شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي وحضرها ٢٩ مديرا للديون من ١٠ بلدان في شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، في حين نظمت حلقة العمل الأخرى بالاشتراك مع المصرف المركزي لمنطقة شرق البحر الكاريبي وحضرها ٣٧ مديرا للديون من ١٥ بلدا في منطقة البحر الكاريبي. وقدمت أمانة الكومنولث عرضا عن برمجيات نظام تسجيل وإدارة الديون في سياق الدورة التي نظمها صندوق النقد الدولي بشأن إحصاءات الديون بالاشتراك مع معهد إدارة الاقتصاد الكلي والإدارة المالية في شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي في ليسوتو في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥.

٢٠ - وساعدت أمانة الكومنولث زنجبار، جمهورية تترانيا المتحدة، عن طريق إيفاد بعثة قطرية، في تحسين نوعية بيانات الديون، بما في ذلك عن طريق التجهيز بأحدث إصدار من نظام تسجيل وإدارة الديون، وتوفير التدريب، وإنشاء قاعدة لبيانات ديون القطاع العام في وزارة المالية في زنجبار. ولقد اعتمدت قبرص، وميانمار، ومصرف وكلاء تاج المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية نظام تسجيل وإدارة الديون في عام ٢٠١٦. وأصدرت أمانة الكومنولث النسخة ٢، حزمة الخدمات ٢، من هذا النظام استجابة لاحتياجات المستخدمين. وتشمل التحسينات الهامة التي أدخلت على النسخة الجديدة ما يلي: (أ) إضافة خيار إدارة الخصوم الذي يغطي الدفع المسبق والدفع المعجَّل؛ (ب) تعزيز تحليل الحساسية؛ (ج) تحسين مرفق لوحة المتابعة؛ (د) نموذج منقَّح من قاعدة بيانات إحصاءات الديون الخارجية الفصلية/النظام العام لنشر البيانات؛ (هـ) دعم الرموز الغرضية الجديدة لتبادل البيانات الإحصائية والبيانات الوصفية في نظام البنك الدولي للإبلاغ من المدينين؛ (و) تحسين خاصية الإبلاغ.

٢١ - وفي الفترة الممتدة بين آب/أغسطس ٢٠١٥ وتموز/يوليه ٢٠١٦، نظم الأونكتاد حلقة عمل إقليمية، بالتعاون مع معهد إدارة الاقتصاد الكلي والإدارة المالية في شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، و ١٠ مناسبات تدريبية قطرية في ألبانيا، وإندونيسيا، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، وتشاد، وزامبيا، وغابون، والفلبين، وكوت ديفوار (٢)،

ونيكاراغوا تتعلق بتعزيز القدرات في مجال تجميع إحصاءات الديون ونشرها. واستخدمت في حلقات العمل دورات بناء القدرات في إطار نظام إدارة الديون والتحليل المالي بشأن التصديق على الديون وإحصاءات الديون وتحليل حافظات الديون، التي تسهم في نشر أحدث المعايير ذات الصلة بدليل إحصاءات الدين الخارجي لعام ٢٠١٣ وإحصاءات دين القطاع العام: مرشد لمعدِّيها ومستخدميها.

٢٢ - وقام الأونكتاد بتركيب أحدث إصدار من نظام إدارة الديون والتحليل المالي، النسخة السادسة وهو يدمج المعايير المنهجية التي يروج لها دليل إحصاءات الدين الخارجي لعام ٢٠١٣ ودليل إحصاءات ديون القطاع العام، في وزارتي المالية بألبانيا وجمهورية مولدوفا وفي مصرف إندونيسيا. وقدم الأونكتاد أيضا تحديثات منتظمة وإصدارات جديدة من نظام إدارة الديون والتحليل المالي، النسخة السادسة إلى ٤١ مؤسسة تستعمله في جميع أنحاء العالم. ويسهِّل أحدث إصدار من هذا النظام كثيرا عملية الإبلاغ، ولا سيما إلى قاعدة بيانات إحصاءات الديون الخارجية الفصلية وقاعدة بيانات إحصاءات ديون القطاع العام، فضلا عن الإبلاغ بالقيمة الاسمية والقيمة السوقية.

رابعا - برنامج عمل فرقة العمل في المستقبل

٢٣ - مع اكتمال العمل المنهجي وإنشاء قواعد بيانات الديون، ستركز الأنشطة الرئيسية في برنامج العمل على مدى الاثني عشر شهرا، المتفق عليها في الاجتماع الذي عقدته فرقة العمل في آذار/مارس ٢٠١٦، على مناقشة وتنفيذ الاستراتيجيات المتوسطة الأجل لمعالجة الثغرات في البيانات وتحسين التغطية القطرية لكل من قاعدة البيانات الفصلية لإحصاءات الديون الخارجية وقاعدة البيانات الفصلية لإحصاءات ديون القطاع العام. والوسيلتان الرئيسيتان لتنفيذ هذه الاستراتيجيات المتوسطة الأجل هما الفريق العامل المعني بإحصاءات الديون الخارجية والفريق العامل المعني بإحصاءات ديون القطاع العام، مع الاعتماد القوي على تعزيز التعاون بين الوكالات لتحقيق الأهداف، والحد في الوقت نفسه من العبء الملقى على عاتق الجهات المبلغة.

٢٤ - ويعمل الفريق العامل المعني بإحصاءات الديون الخارجية بالفعل على إنجاز هذه المهام ويقوم بتحديد الجداول الزمنية المناسبة من أجل تحقيق الأهداف الأربعة لاستراتيجية إحصاءات الديون الخارجية المتوسطة الأجل لإحصاءات الديون الخارجية الفصلية. ويشمل برنامج العمل أيضا نشر البيانات الوصفية لإحصاءات الديون الخارجية الفصلية وتحديد الموقع الشبكي للمركز المشترك بشأن الديون الخارجية.

٢٥ - وسيجري التركيز في إطار الاستراتيجية المتوسطة الأجل لقاعدة البيانات الفصلية لإحصاءات ديون القطاع العام على عدد محدود من البلدان، بالإضافة إلى برامج المساعدة التدريبية القائمة، من أجل التشجيع على الإبلاغ وتحسين نوعية البيانات. ولقد أنشأت أمانة الكومنولث، وصندوق النقد الدولي، والأونكتاد، والبنك الدولي بالفعل فريق مشاركة قطرية بهدف زيادة التغطية القطرية لقاعدة البيانات الفصلية لديون القطاع العام. وسيواصل الفريق العامل المعني بإحصاءات ديون القطاع العام العمل على نماذج مشتركة للبيانات الفصلية لديون القطاع العام بغرض مواءمة جمع بيانات ديون القطاع العام. وسيواصل المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي التركيز على الجهود فيما بين البلدان الأعضاء لتحسين نوعية البيانات.

خامسا - الاجتماع المقبل لفرقة العمل

٢٦ - سوف يعقد الاجتماع المقبل للمنظمات الأعضاء في إطار فرقة العمل في البنك المركزي الأوروبي في فرانكفورت، ألمانيا، يومي ٢١ و ٢٢ آذار/مارس ٢٠١٧.